أمير البلاد هنأ رئيس سيشل بالعيد الوطني لبلاده

سمو أمير البلاد

بعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى فخامة الرئيس جيمس اليكس ميشيل رئيس جمهورية سيشل الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لفخامته موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى فخامة الرئيس جيمس اليكس ميشيل رئيس جمهورية سيشل الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لفخامته موفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة مماثلة.

الغانم هنأ نظيره في سيشل بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية سيشل باتريك هيرميني بمناسبة العيد الوطني لبلده.

ترجمة لنهج سموه الإنساني

علماء دين بحرينيون: أمير الكويت وحد الصف وأرسى قواعد العدل والمساواة

سفيرنا في البحرين مستقبلاً عدداً من العلماء

المنامة – «كونا»: أكد علماء دين من مملكة البحرين أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد «وحد الصف لدرء الفتن وأرسى قواعد العدل والمساواة ترجمة لنهج سموه الإنساني».

وقالت السفارة الكويتية في بيان تلقته (كونا) أمس أن علماء الدين قالوا خلال زيارتهم عميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح ان افتتاح سموه لمسجد الصادق اكد وقوف جميع اهل الكويت في مواجهة الإرهاب والتطرف.

من جهته قال السفير عزام «ان اللحمة الوطنية هي الحصن المنيع وسفينة النجاة أمام كل التحديات» مؤكدا « أن استمرار التواصل بيننا جميعا من شأنه ان يسهم في تعزيز العلاقات والاواصر الاخوية التي تجمعنا والتي اسسها الاجداد ورعاها الاباء».

أكد اهتمام البلاد بحقوق الناس وحرياتهم

الغنيم: انضمام الكويت لعهد الحقوق المدنية والسياسية جاء من قناعة راسخة بأهميته

جنيف – «كونا»: قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم امس أن انضمام الكويت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1996 جاء من قناعة راسخة بأهمية إيلاء قضايا حقوق الانسان العناية التي تستحقها.

جاء ذلك في تصريح ادلى به السفير الغنيم لـ«كونا» عقب تقديم الكويت تقريرها الوطني الدوري الثالث بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الى لجنة حقوق الانسان الاسبوع المقبل.

وقال الغنيم ان «تعامل دولة الكويت مع قضايا حقوق الانسان كافة يأتي وفق الضوابط التي اقرتها بنود هذه الاتفاقية القائمة على الالتزام بنصوص القوانين الوطنية وصيانة الامن القومي والسلامة العامة والنظام العام والآداب العامة وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم».

واضاف ان «دولة الكويت وانطلاقا من حرصها على تقديم تقاريرها الوطنية امام الاجهزة الاممية ذات الصلة بحقوق الانسان وتماشيا مع سياستها القائمة على الشفافية في مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الانسان قدمت تقريرها قبل المدة المقررة لها للاستفادة من افضل الممارسات الدولية على هذا الصعيد».

وأوضح السفير الغنيم ان دولة الكويت في سعيها الدائم للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية في مجال حقوق الانسان انشأت لجنة وطنية دائمة تعنى بإعداد جميع التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الانسان والاشراف على متابعتها.

السفير جمال الغنيم

واشار الى ان العديد من النصوص الواردة في دستور دولة الكويت والقوانين الوطنية التي صدرت من خلال السلطة التشريعية تقوم بالاساس على احترام وصون هذه الحقوق على الرغم من انضمامها الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام 1996.

وبين السفير الغنيم ان دولة الكويت تنتهج نهجا متكاملا في قضايا حقوق الانسان شاملا للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وذكر ان جهود حماية حقوق الانسان في دولة الكويت تكشف عن حرصها على ارساء دعائم حمايتها على المستوى الوطني ودعم الجهود الاقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف مع مراعاة تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وقيم المجتمعات واحترام تقاليدها.

واكد السفير الغنيم رفض دولة الكويت جميع الافكار التي تتعارض مع الدين الاسلامي الحنيف وتراثها وتقاليدها بحجة عالمية حقوق الانسان.

وثمن الدور الكبير الذي اضطلع به عدد من منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت لارسال تقارير موازية لتقارير الحكومة وهو الامر الذي يؤكد مدى حيوية وديناميكية المجتمع الكويتي والفضاء الواسع للحرية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت.

وقال ان دولة الكويت سبق ان قدمت تقاريرها الى العديد من لجان الاتفاقيات من بينها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ووفقا للسفير ستقدم دولة الكويت تقريرها الدوري الى اللجنة المعنية بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في

خلال مشاركته في الاجتماع 32 مع مسؤولي بلديات في دول «الخليجي»

المنفوحي: البلدية تبنت إقامة ورش عمل لمشروع التخطيط العمراني الإستراتيجي بدول مجلس التعاون

المنفوحي مترئسا وفد الكويت في الاجتماع

شارك مدير عام البلديه المهندس احمد المنفوحي والوفد المرافق في الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة كبار مسؤولي البلديات في دول مجلس التعاون الخليجي يوم الخميس الماضي في مدينه جده بمملكة العربيه السعوديه .

وبعد الاجتماع صرح مدير عام البلديه المهندس احمد المنفوحي بتبني بلدية الكويت وبالتنسيق مع الامانه العامه لمجلس التعاون الخيجي بإقامة ورشة عمل لإعداد الشروط المرجعيه لـ (RFP) لمشروع التخطيط العمراني الاستراتيجي بدول المجلس بصورته النهائيه بالاضافه الى تكلفتها بدعم المشروع في جميع مراحله .

وناقش الاجتماع رؤية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك في الدوره (36) للمجلس الاعلى وذلك بتشجيع العمل التطوعي في دول المجلس بحيث تقوم دول المجلس الخليجي بموافاة الأمانه العامه بمقترحات عن العمل التطوعي في مجال العمل البلدي إضافه الى إقتراح اليات لتطبيق رؤية خادم الحرمين الشريفين فيما يخص العمل البلدي.

و بالختام وافق المشاركون فالاجتماع على التقرير الذي تم إعداده من قبل لجنة المختصين في مجال مراكز وادارات التدريب البلدي وما تضمنه من احتياجات تدريبيه وآلية تنفيذها على ان تقوم اللجنه بتحديد البرنامج الزمني لتلك الاحتياجات التدريبيه ومكان تنفيذها .

و كما اطلع المجتمعون على مذكرة الامانه العامه بشأن كود البناء الخليجي وأوصوا بتكيف الأمانه بالمتابعه وإعدا تقرير للاجتماع القادم عن أي مستجدات .

و إطلعوا على التقرير الخاص باستراتيجية العمل البلدي وأوصوا بان تقوم الأمانه العامه بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد عقد الاجتماع الثاني للفريق المختص وذلك بعد إكتمال كافة البيانات .

واحيط المشاركون في الاجتماع بعده مواضيع منها قواعد المعلومات البلديه وجائزة مجلس التعاون للعمل البلدي والأعمال المساحيه .

وتضمن الوفد المشارك مدير التطوير الاداري والتدريب خلف المطيري و مدير مكتب المدير العام جاسم الملا و سكرتير المدير العام باسل الشلال .

يبحث تقرير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية حول الاقتراح بقانون تعديل أحكام الهيئات الرياضية

مجلس الأمة يناقش اليوم حسابات ختامية وربط ميزانيات جهات حكومية

يعقد مجلس الأمة الكويتي اليوم جلسة من المقرر أن يناقش خلالها مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية وربط الميزانيات لعدد من الجهات حكومية.

ووفقا لتصريح مقرر لجنة الاولويات البرلمانية النائب احمد لاري الخميس الماضي فإنه من المقرر أن يناقش المجلس ميزانيات ثماني جهات حكومية وتقرير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية حول الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام المرسوم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية.

ومن المقرر ان يناقش المجلس ايضا القانون 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.

ويتضمن جدول اعمال الجلسة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروعات القانون بإعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية 2014-2015 لكل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية والادارة العامة للاطفاء والهيئة العامة للبيئة.

كما يتضمن مشروع القانون للحسابات الختامية للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي والهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للشباب والرياضة.

ويشمل جدول الاعمال مشروعات القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للهيئة العامة لشؤون القصر ومجلس الامة وبلدية الكويت والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية.

كما يتضمن تقرير لجنة (الميزانيات) عن المشروعات بقوانين بربط ميزانيات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي التدريب وجامعة الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية والادارة العامة للاطفاء والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي والهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة للسنة المالية 2016-2017.

مجلس الأمة يعقد جلسته اليوم

ويشمل ايضا تقرير اللجنة حول المشروعات بقوانين بربط ميزانيات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة لشؤون القصر ومجلس الامة وبلدية الكويت.

ويتضمن تقرير اللجنة بربط ميزانيات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2016-2017.

ويضم ايضا مشروعات بقوانين بربط ميزانيات (هيئة اسواق المال) و(الهيئة العامة للاستثمار) و(مؤسسة البترول الكويتية) و(الهيئة العامة للشباب) و(هيئة العامة للغذاء والتغذية) للسنة المالية 2016/2017.

ووفقا لتصريح النائب لاري فمن المقرر ان يناقش المجلس في جلسة بعد غد الاثنين ميزانية تسع جهات حكومية فضلا عن تقريرين للجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية.

ويتعلق التقرير الاول للجنة (التعليم) بالاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون 28 لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لاعضاء الهيئة التعليمية بوزارتي التربية والاوقاف والشؤون الاسلامية في ما يتعلق الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام المرسوم بقانون 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

ويتضمن البند السادس من جدول اعمال الجلسة عرض ديوان المحاسبة لاهم ملاحظات الديوان حول المخالفات في الحسابات الختامية فيما يضم البند السابع عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة 150 من الدستور.

وتنص المادة 150 من الدستور على ان " تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية ".

ويشمل البند الثامن من جدول الاعمال تقرير للجنة الاولويات البرلمانية عن تكليف مجلس الامة للجنة بمتابعة تنفيذ شروط الامم المتحدة في تنفيذ المشاريع البيئية للتعويضات والمنح الممنوحة لها.

ويضم البند الثامن ايضا تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة عن الفترة من 1 يوليو 2015 حتى 31 ديسمبر 2015).

كما يشمل ذات البند تقرير لجنة الاولويات عن تكليف المجلس لها بمتابعة تنفيذ الحكومة للقوانين الصادرة عن المجلس وذلك بإصدار اللوائح التنفيذية او القرارات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين.

ويشمل ايضا تقرير لجنة (الاولويات) حول تكليف المجلس لها بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة للفصل الـ14 وملاحظات المجلس بصدده.